الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001- 2019).

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماســـتر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب :
- مرزوقي أكرم

تحت الإشراف الأستاذ:
- قدوري نور الدين

السنة الجامعية:2020 – 2021 م

شكر وعرفان

" كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فأحب العلماء ، فان لم تستطع فلا تبغضهم ".

بعد رحلة البحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ، احمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعني إلا أن اخص باسمي عبارات الشكر والتقدير الدكتور "قدوري نور الدين" لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث ، واخص بالذكر أساتذتي الكرام الذين اشرفوا على تكوين دفعة الاقتصاد النقدي والبنكي والأساتذة القائمين على إدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف المسيلة ،

إلى الذين كانو عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي ،

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي و قدموا لي المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم مني كل الشكر واخص منهم أساتذة كليتي الذين أسهموا بشكل وفير في تشجيعي أثناء انجاز هذا البحث

أما الشكر الذي من النوع الخاص فانا أتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبي ، ومن وقف في طريقي وعرقل مسيرة بحثي وانجازاتي شكرا لكل انك كنت دافعا لي لأتوجه نحو الأحسن .

فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث ، ولما وصلت إلى ما أنا عليه الآن فلهم مني كل الشكر ...

الإهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع

إلى من يحمل صدارة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من اشترت راحتي وسعادتي بتعبها وشقائها إلى أغلى اسم نطق به لساني

" أمي"

إلى من كان لي بمثابة الشعة التي تحترق لتنير طريق دربي إلى نعم المثل ونعم القدوة

" أبي رحمة الله عليك "

لكما يا أغلى ما املك الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهني عند الخطأ وشجعني عند الصواب ولم يبخل بشيء

الأستاذ " قدوري نور الدين"

إلى كل أفرادعائلتي بدون استثناء

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من اعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أغلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

- مرزوقي أكرم

قائـــــــمة المحتـــــويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول و الأشكال	-
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.	03
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.	03
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.	04
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية.	06
1- سياسة مالية لعلاج التضخم.	06
2- سياسة مالية متعلقة بالميزانية العامة للدولة .	07
3- سياسة مالية في حالة الكساد أو الركود .	07
4- سياسة مالية تدعم النمو الاقتصادي .	07
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.	08
المطلب الأول: تأثير العوامل السياسية المؤثرة في السياسة المالية.	08
المطلب الثاني: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية .	09
المطلب الثالث: تأثير النظام الاقتصادي على السياسة المالية.	10
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.	13
المطلب الأول: السياسة الضريبية	13
1- تعريف السياسة الضريبية	13

2- مبادئ السياسة الضريبية	14
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام.	14
1- تعريف النفقة العامة	14
2- أقسام النفقة العامة	14
3- أهداف سياسة الإنفاق العام	15
المطلب الثالث:سياسة العجز الموازني	16
1- تعريف العجز الموازني	16
2- أسباب العجز الموازني	16
المبحث الرابع : النمو الاقتصادي مفهومه و مقاييسه.	18
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي .	18
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي .	19
1- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي	19
2- المعدلات العينية للمنمو الاقتصادي	20
3- مقارنة القوة الشرائية	21
المبحث الخامس: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي	22
المطلب الأول: قانون Wagner وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.	22
المطلب الثاني: تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل النموذج الداخلي .	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019	
تمهيد	29

المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.	30
المطلب الأول : النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019	30
1- ضعف مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة	31
2- ارتفاع الضغط الضريبي	31
المطلب الثاني: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019	34
1- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر	36
2- عدم فاعلية الإنفاق العام	37
3- الإسراف في الإنفاق العام وضعف تخصيصه	37
المطلب الثالث: القروض العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.	38
المبحث الثاني: اثر السياسة المالية المطبقة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019.	40
المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004.	40
المطلب الثاني: : تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009	41
المطلب الثالث: : تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014.	43
المطلب الرابع: : تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019.	44

خلاصة الفصل	47
خاتمة عامة	48
قائمة المراجع	53
الملخص	-

قائمة الأشكال والجداول :

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال فترة 2001-2019.	32
(02)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2001-2019.	36
(03)	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2019.	39
(04)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001- 2004.	41
(05)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005- 2009.	42
(06)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010- 2014.	44
(07)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015- 2019.	46

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019.	31
(02)	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2001-2019.	35
(03)	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2019.	38
(04)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001- 2004.	40
(05)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005- 2009.	42
(06)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010- 2014.	43
(07)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015- 2019.	45

مقدمـــــة عامـــــة

تمهيد :

واجهت الدول النامية أزمة اقتصادية حادة سنة 1929 أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية بشكل أصبح يهدد قدرتها على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى فترة السبعينات عقب المشاكل التي عمت الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي من مظاهرها انهيار الأسواق الرأسمالية الكبرى، إضافة إلى انتشار العديد من المظاهر منها، الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، أيضا ظهور أزمة عقب صدمتي البترول 1و2.

ولمواجهة هذه الاختلالات كان لابد من الدول النامية تبني سياسات الإصلاحات الاقتصادية، حيث احتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وذلك كونها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، فقد كان دورها في الاقتصاد محايدا في وقت سابق، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والتي تعتبر بمثابة المنعرج الحاسم في مسار السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إسهامات الاقتصادي الشهير " جون مينارد كينز، الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي كانت له انعكاساته على أداء السياسة المالية وأصبح لها دور بالغ الأهمية في الاقتصاد، حيث أنها تؤثر تأثيرا فعالا على الاقتصاد الوطني ويتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

والجزائر من بين الدول النامية التي سعت منذ الاستقلال الى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق النمو الاقتصادي هو كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة، ولذلك فقد اتبعت الجزائر سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو سيتم التركيز في هذه الدراسة على السياسة المالية مبرزين تأثيرها على متغيرات المربع السحري، وهي الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية في أي دولة.

I. **إشكالية البحث :**

وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الأهداف المرجوة من السياسة المالية ؟ ؛
- ما أهم مميزات السياسة المالية في الجزائر ؟ ؛
- هل تحسنت معدلات النمو الاقتصادي ضمن السياسة المالية في الجزائر ؟ ؛

II. **فرضيات البحث :**

من اجل الإجابة على إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات:

- تسعى السياسة المالية وباستعمال أدواتها إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ؛
- ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بعوائد المحروقات مما يؤدي إلى تبعية هذه السياسة المالية للإرادات النفطية ؛
- أدت الإصلاحات المتخذة بشان السياسة المالية إلى التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي الجزائري .

III. **أسباب اختيار الموضوع :**

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختبار الموضوع محل الدراسة هي:

- الأهمية البالغة للسياسة المالية في اقتصاديات الدول ؛
- ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث اقتصاد نقدي وبنكي ؛
- محاولة إثرائه ومتابعة التطورات المعرفية التي تطرأ على السياسة المالية في الجزائر ؛
- كون أن النمو الاقتصادي هو احد أهم القضايا التي تصبو إليها السياسة المالية ونود أن نعرف إلى أين بلغت مستوياته ومعرفة أهم النقائص.

IV. **أهمية البحث** :

- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية، والجزائر من بين تلك الدول حيث ركزت اهتماماتها بالسياسة المالية لتطوير اقتصادياتها؛
- إعطاء نظرة حول هيكلة الاقتصاد الجزائري والخصائص المختلفة له ؛
- البحث عن أهم مصادر الإيرادات وكيفية تنميتها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

V. **أهداف البحث** :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- محاولة التعريف بالسياسة المالية واهم العوامل المؤثرة فيها ؛
- تبيين مفهوم ومقاييس النمو الاقتصادي ؛
- معرفة البنية الهيكلي للسياسة المالية في الجزائر ؛
- دراسة تطور الاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

VI. **أدوات ومنهج الدراسة:**

من اجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة ونظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها اعتمدت على :

- **المنهج الوصفي**: في وصفنا لدراسة والتعريف عن السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي.
- **المنهج التحليلي الإحصائي**: بهدف تحليل البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات .

VII. **حدود الدراسة:**

تتحدد دراستنا للموضوع من عدت جوانب تتلخص في النقاط الاتية:

- **الحدود المكانية** : ارتأينا أن نخص هذه الدراسة بحالة الجزائر .
- **الحدود الزمانية** : فقد حددت الفترة من سنة 1990 إلى غاية 2019، باعتبار أن بداية هذه الفترة تمثل نقطة تحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق .

VIII. **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التي ربطت بين الموضوعين تعتبر قليلة جدا ومن بين هذه الدراسات نجد:

- **مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**(1990- 2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2005-2006 . تهدف الدراسة إلى تبيين دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تحديد مفهوم السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي ودراستها في الجزائر ومن بين النتائج المتوصل إليها أن السياسة المالية لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي، لكن السياسة المالية ليست فعالة بشكل كبير لكي تؤثر في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- **مصطفى جاب الله، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2014- 2015، يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسة الاقتصادية الكلية والتنسيق بين مكوناتها ونظريات النمو والتضخم، ثم إسقاط الدراسة على حالة الجزائر، فمن بين النتائج المتوصل إليها أن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للنتائج المتعلقة بالجزء التطبيقي إن الجزائر تحسن معدلات النمو الاقتصاديلها نتيجة ر فع معدلات الإنفاق العام .
- **معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر** (1970- 2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، الموسم الجامعي 2014- 2015. هدفت الدراسة إلى تبيين الآثار التي قد تحدثها السياسة المالية على النمو الاقتصادي عن طريق الدراسة

القياسية لحالة الجزائر، فمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي تتأثر بطبيعة السياسة المالية المطبقة حيث أنها ترتفع حين نطبق سياسة مالية توسعية وتنخفض بسبب السياسة المالية الانكماشية، أما الشق المتعلق بالجزائر فان السياسة المالية لا تؤثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي بسبب السياسة المالية الغير محكمة .

IX. **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون إتمام بحثي في وقت مبكر، ومن بين هذه الصعوبات

- تضارب المعلومات في مختلف المصادر المستخدمة ؛
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة الشق المتعلق بالجزائر.

X. **محتويات البحث :**

بغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة فانه تم تقسيم الموضوع إلى فصلين تشكل هيكله من فصل نظري وفصل تطبيقي .

- **الفصل الأول:** هو الفصل النظري، تم من خلاله التعرف على المداخيل النظرية للسياسة المالية والتمييز بين ماهية السياسة المالية في المبحث الأول، ثم المبحث الثاني العوامل المؤثرة في السياسة المالية، ثم التفريق بين أدوات السياسة المالية في المبحث الثالث، تبيين مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه في المبحث الرابع.

- **الفصل الثاني:** وهو الفصل التطبيقي تناولنا فيه الدراسة الميدانية عن طريق تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 والتي قسمتها إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصصته إلى اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، ثم المبحث الثاني درست تطور البنية الهيكلية للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثالث والأخير تناولت فيه تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.

لافصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تتحكم بها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والأجور وتحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تلجا الحكومة إلى زيادة أو تخفيض النفقات والضرائب بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي العام، كما تستطيع الحكومات تغطية نشاطاتها المختلفة عن طريق إحداث عجز في موازنتها العامة.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى السياسة المالية والنمو الاقتصادي من خلال أربعة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية؛

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية؛

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي – مفهوم – مقاييس؛

المبحث الخامس: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية والأهداف التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها كما أنها أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة، ولدرجات تباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

توجد تعاريف عدة للسياسة المالية نذكر منها:

التعريف الأول:

السياسة المالية تشتمل استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى عمليات الإقراض العام أو الدين لتأثير على مجمل النشاطات الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوب فيها، كما تهتم بموضوع تخصيص الموارد في القطاعات العامة والخاصة، واستخدامها لبلوغ وتحقيق الاستقرار والنمو. [1]

التعريف الثاني:

السياسة المالية تعني استخدام إيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع للدخل الوطني ومنع حدوث التضخم الاقتصادي؛ أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة.[2]

التعريف الثالث:

أصل كلمة السياسة المالية فرنسي FISC وتعني حافظ النقود أو الخزانة وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1]- عبد الرزاق النقاش غازي، المالية العامة– تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل لنشر، ط3، عمان، 2003، ص25.

[2]- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2007، ص 312.

[3]- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2012، ص201.

يمكن القول من خلال التعريفات السابقة أن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة، كما يظهر ميزانية الدولة في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل؛

الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية؛

تحقيق الاستقرار العام في الأسعار؛

العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

إن تطور السياسة المالية مرادف ومرافق لتطور المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات، إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق لتتمكن من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها وتسيير المصالح العامة. وقد حصلت خلال الفترات السابقة تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الحالي الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد، أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أي أنها تمارس وظائف عدة منها للقيام بالمشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني وزيادة الثروة الوطنية ونشر العلم وحفظ الصحة العامة وتأمين مياه الري والشرب ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وهكذا فإن الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف.

1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لم تأخذ السياسة المالية الشكل الحالي إلا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وأول من بحث الأصول المالية بحثا عميقا كان العالم الفرنسي بودان عام 1956، ثم ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أوربا تحت عنوان "روح القوانين" لمونسيكو، و نشر في عام 1776 الاقتصادي الانجليزي آدم سميث "ثروة الأمم"، وفيه القواعد الواضحة والصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة

الفرنسية الكبرى التي غيرت القضايا المالية وكانت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة وفي مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية علما مستقلا له مؤلفاته وقواعده الصريحة وتقاليده.[4]

2- السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد أوضح كينز وجود الكثير من النقائص والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، بل إن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضته اقتصاديات الكلاسيك، فان الدولة قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد (القطاع الخاص) والدولة ليست بطبيعتها أقل إنتاجية من القطاع الخاص، والدولة بحكم أنها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع، وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات اقتصادية بصفة عامة ومالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [5]

3- السياسة المالية في الفكر المعاصر

إن الخطوات الأولى لتطور أسس المالية في الفكر المعاصر هو الفهم الصادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، لذلك فإن الجهود المبذولة لتطور السياسة المالية في الفكر المعاصر ينبغي أن تصاغ بأسس أكثر عمقا وأسس علمية سليمة، حيث أن كافة أدوات السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

[4]- محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر 1970- 2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص 49- 50.

[5]- جويدة فالي، نوال محدب، السياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة – 2000-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر،2016-2017، ص 11.

المرغوبة للتأثير على المتغيرات كل من منحنى العرض الكلي والطلب الكلي التي لها علاقة مباشرة بالمشاكل الاقتصادية في كل دولة على حدى.[6]

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تكون آلية عمل السياسة المالية حسب الهدف المراد تحقيقه وهي كالأتي :

1- سياسة مالية لعلاج التضخم

يدعم صندوق النقد الدولي تبني سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي لتصحيحي الاختلالات وإتباع سياسة نقدية ومثالية ترتكز على: [7]

تخفيف العجز في ميزان المدفوعات: بتخفيف قيمة العملة، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها، تحرير الاستيراد؛

مكافحة التضخم: رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام؛

تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛

2- سياسة مالية متعلقة بالميزانية العامة للدولة

ويكون ذلك من خلال:

سياسات ترشيد جانب النفقات العامة؛

سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والضريبية بصفة خاصة: عن طريق زيادة أسعار الطاقة، تقليص الدعم، تقليص الفارق بين السعر المحلي والسعر الدولي، رفع معدلات بعض الضرائب وغيرها.

---

[6]- جويدة فالي، نوال محدب، مرجع نفسه، ص 12.

[7]- ذهبية لطرش، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 6.

3- سياسة مالية في حالة الكساد أو الركود

لتعويض النقص في الطلب الفعال من خلال:

الزيادة في الإنفاق العام: التوسع في الإنفاق العام من أجل خلق أصول مالية جديدة، رفع مستوى العمالة، رفع القوة الشرائية للمجتمع وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية، كما يمكن للدولة التوسع في حجم المدفوعات التحويلية مثل: الإعانات، المعاشات، منح البطالة، فوائد التأمين والضمان الاجتماعي وغيرها، لأنه يؤدي إلى زيادة إنفاقها الكلي على السلع والخدمات وهو ما يحفز الاستثمار الخاص والعام وبالتالي يرفع مستوى العمالة؛

التخفيض من الضرائب: تحاول السياسة الضريبية خلال فترة الكساد ترك كمية هائلة من القوة الشرائية في أيدي الجمهور لجعلهم يستهلكون ويستثمرون أكثر.[8]

4- سياسة مالية تدعم النمو الاقتصادي

هناك تأثير واضح وكبير للإنفاق والضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية والطلب الطلي، وكذا حجم الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي والرئيسي للنمو الاقتصادي.

[8]- Mary Porter Peschka ،The role of the private sector in fragile and conflict-affected states، from world development report، 2001،p 58.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا هاما في النشاط الاقتصادي، لذا فان أي دولة تحاول جاهدة استخدامها بالشكل الصحيح من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة ولكن هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك.

المطلب الأول: العوامل السياسية المؤثرة في السياسة المالية

التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية جد واضح وهذا من خلال الاقتطاع العام من الدخل الوطني وكذا قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله، ويمكن توضيح الأثر بين السياسة المالية في ثلاث نقاط:[9]

1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن لسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه، أو عن طريق الأحداث السياسية ذات الأصل المالي والناتجة عن أسباب مالية وضريبية.

2- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من جانبين أو ناحيتين فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن التوجيه المالي في أي تاريخ، بحيث يستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو عن طريق النفقات العامة. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية نجد أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع نجد الأحداث العسكرية، الاضطرابات الاجتماعية وكذا الحملات الانتخابية.

3-التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي تلك التصريح الدوري الممنوح في البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت

[9]- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 65.

الموازنة كعامل لاندثاره، كما أن هناك علاقة متبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

المطلب الثاني: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

هناك تأثير متبادل بين العوامل الإدارية والسياسة المالية فالكل يؤثر ويتأثر بالآخر، وذلك على النحو التالي: [10]

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

يشمل هذا التأثير أثر البنيات الإدارية وكذا اثر السياسة الإدارية.

2- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنيات الإدارية التي تحتاج إلى نفقات كبيرة لما تحتويه من مرافق هائلة وعنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة توسيع الاعتماد على الأسلوب اللا مركزي والذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق بسبب مبالغة الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية في نفقاتها، كما أن الإدارة المحلية اقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب وهذا لندرة الكفاءات .

3- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

توجد مظاهر عديدة للسياسة الإدارية، والتي لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشات الإدارية فمثلا بناء مصانع يكون مصدر للموارد المالية نتيجة لفرض الضرائب، كما أنه يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك وبالتالي زيادة الموارد المالية.

4-تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

ويشتمل التأثير على المؤسسات الإدارية والتأثير على السياسة الإدارية ما يلي:

1-تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

في الساحة الإدارية نجد أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فانه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، والحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية ويكون بمدى استقلالها المالي ولا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

[10]- مسعود دراوسي، المرجع نفسه، ص 67.

2-تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

يتضح هذا التأثير من خلال الجماعات المحلية والمنشات العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية عندئذ تكون سياسة مالية توسعية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تكتفي بالمرافق الضرورية فقط.

المطلب الثالث: تأثير النظام الاقتصادي على السياسة المالية

يمكن أن تتناسق السياسة المالية مع النظام الاقتصادي الذي تعمل في إطاره، لذلك سوف نحاول أن نقف على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية كما يلي:

1. السياسة المالية في النظام الرأسمالي

نشأ النظام الرأسمالي على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي فتكون السياسة المالية محايدة، إلا أن الظروف وتطور دور الدولة أدى إلى تطور النظام الرأسمالي وبالتالي نستخلص أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم فان دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية ينحصر في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة والعمل على تخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.[11]

2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي

المجتمعات الاشتراكية هي تلك التي تتخذ الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها والتخطيط المركزي أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني، وتتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملائمة بين الموارد المالية والبشرية، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد، وبالتالي فان السياسة المالية هنا هي أكثر تداخلية، لأن

[11]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992، ص50.

العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني هو الاستثمار العام وليس الخاص، وبالتالي فان السياسة المالية في هذا النظام لها عدة خصائص من بينها: [12]

المصدر الأساسي للإيرادات العامة وهو القطاع العام وليس الضرائب؛

كبر حجم النفقات الاستثمارية للحصول على إيرادات، مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فتكون من الدول الاشتراكية.

3. أثر درجة النمو الاقتصادي

تختلف طبيعة الساسة المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على النحو التالي:[13]

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة

نلاحظ أن هذه الدول تتميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ووجود جهاز إنتاجي قوي مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار اكبر من الاستثمار، وفي حالات الكساد تنتشر البطالة ويتراجع الإنتاج نتيجة لنقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين أنه في حالة الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية. تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل. فالدول المتقدمة هي تلك الدول التي يلعب فيها الاستثمار الخاص دورا كبيرا، وبالتالي فإن السياسة المالية في هذه الدول تكون مساندة للاستثمار الخاص وتحاول سداد ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي وهذا بالتأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.

[12]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 34.

[13]- فاطمة محفوظ، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري – دراسة حالة متغيرات المربع السحري ل NICOLAS KALDO خلال الفترة 1995- 2013، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014- 2015، ص ص 14- 15.

2- السياسة المالية في الدول النامية

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة، وبالتالي فان السياسة المالية في هذه الدول تهدف إلى بناء جهاز إنتاجي قوي عن طريق تمويل التنمية الاقتصادية، ومنه يرتكز اهتمام السياسة المالية في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية وللإشارة فان أدوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في هذه الدول لاختلاف الخصائص والأوضاع الاقتصادية السائدة فيها فالسياسة المالية تعد جد هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاجتماعية في الدول النامية وبالتالي تستطيع الدول النامية استخدام السياسة المالية إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى لأجل زيادة الاستثمار والإنتاج و علاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا.

المبحث الثالث:أدوات السياسة المالية

تحدد الدولة من أين يأتي الدخل ومن ما هي أهم مصادره، وأين يصرف وما هي أهم قنوات صرفه، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كانت مصروفات الدولة اكبر من دخلها تكون في حالة عجز، ويمكن تغطيته وتمويله من خلال الاقتراض أو ما يسمى بالدين العام.

المـطلب الأول: السياسة الضريبية

تعتبر الضريبة من أقدم مصادر الحصول على الموارد المالية من اجل تمويل الإنفاق العام الذي تقوم به الدول، وهنا تأتي أهمية السياسة الضريبية.

1- تعريف السياسة الضريبية

تعرف بأنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.[14]

استخدمت الجزائر الأدوات ضريبة لتوجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية ممثلة في المعاملة الضريبية التمييزية، الإعفاءات والتخفيضات لصالح القطاعات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنويع في الاقتصاد والحد من استحواذ قطاع الطاقة على معظم مكوناته، إضافة إلى الإعفاءات والتخفيضات في إطار هيئات ترقية الاستثمار والشغل.[15]وهذا في إطار محددات الطاقة الضريبية ومن أهمها:[16]

متوسط دخل الفرد؛ درجة الانفتاح الاقتصادي؛ درجة النقدية في الاقتصادية وكفاءة الإدارة الضريبية.

---

[14]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

[15]- حسين زواق، "فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016، ص 320.

[16]- بوعلام ولهي، النظام المصرفي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الموسم الجامعي 2012، ص 18.

2- مبادئ السياسة الضريبية

أما المبادئ العامة للسياسة الضريبية و التي تتمثل في مجموعة الأسس التي ينص المشرع على الأخذ بها عند وضع أي نظام ضريبي لدولة، فهي: [17]

- قاعدة العدالة في دفع الضرائب بين أفراد المجتمع، وذلك حسب قدراتهم التكليفية؛
- قاعدة الملاءة في تحصيل الضريبة؛ في الفترة المناسبة وحسب الطرق الأسهل بالنسبة للمواطن؛
- قاعدة اليقين في دفع الضريبة، حيث لا تدفع بشكل عشوائي بل تكون محددة الحجم والنمط والفترة؛
- قاعدة الاقتصاد في تحصيل الضريبة، وذلك بأسهل الطرق التي لا تكلف إدارة الضرائب .

المـطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام

1- تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إراداتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. [18]

2- أقسام النفقات العامة

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز: [19]

1. نفقات التسيير

يقصد بها النفقات الفردية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية مثل الأجور، المرتبات، الدعم، شراء سلع وخدمات، الديون وغيرها.

[17] - عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 157.

[18] - سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 27.

[19] - الجزائر، القانون رقم 17/48المؤرخ في 07 جويلية 1984،المادة 23، الجريدة الرسمية، العدد28.

2. نفقات التجهيز

تكون في شكل استثمارات عامة (مستشفيات، سدود، سكك حديدية، أشغال عمومية، وغيرها)، أو إعانات للقطاع العام والخاص أو نفقات أخرى.

3- أهداف سياسة الإنفاق العام

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها

1-النمو الاقتصادي

يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

يتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

2-سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار

تستخدم كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية ولذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا ورفعا وتثبيتا، فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة وتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها، ونجد أن الدول تعتمد على الإنفاق العام في فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج.

3-سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل

تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية عندما يمنحون الإعانات النقدية.[20]

[20] - غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة- تحليل اسس الاقتصاديات العامة- ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2003،ص 246.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني

تعتبر قضية العجز الموازني احد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة المالية، حيث ينتج عن هذا العجز الكثير من التأثيرات على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك سعت كل الدول إلى اتخاذ كل الطرق من اجل معالجة هذا العجز، وذلك بواسطة التعرف على العجز الموازني وأسبابه وهذا ما سنتاوله في المطلب التالي.

1-تعريف العجز الموازني

يعرف العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية وتهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب في الحصول. [21]

2- أسباب العجز الموازني

هناك عدة أسباب تؤدي إلى العجز الموازني، الذي يكون مقصودا أو غير مقصود، منها انخفاض الإيرادات العامة أو ارتفاع النفقات العامة، ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض، ويشير القرض أو الدين العام إلى جميع أنواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية: [22]

[21] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 201.

[22]- مصطفى قسيمة ،أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016) -دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016- 2017، ص ص 13- 14.

1- القروض الداخلية

يكون القرض داخليا إذا قام بالاكتتاب في سنداته الأفراد والمؤسسات المتواجدة داخل المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة العامة المقترضة، فالقروض الداخلية يتم إصدارها في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطنية، وهذه القروض يمكن أن تكون اختيارية أو إجبارية؛

2- القروض الخارجية

تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق القد الدولي.

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي، مفهومه ومقاييسه

النمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبّر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، ويعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة، التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية.

المـطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

* عرف "فرانسوا بيرو" النمو الاقتصادي سنة1961 في كتابه اقتصاد القرن العشرين: "بالزيادة المطردة للناتج الكلي الصافي بالقيم الحقيقية خلال فترة أو عدة فترات طويلة في دولة ما".

*أما "سيمون كوزنتس" وعند نيله لجائزة نوبل في ديسمبر 1971، فقد ألقى خطابا عرف فيه النمو الاقتصادي لدولة ما: بزيادة القدرة على عرض مجموعة موسعة من السلع الاقتصادية على السكان دون انقطاع وخلال فترات طويلة، هذه القدرة المتزايدة تستند على التقدم التقني والتعديلات المؤسساتية و الاديولوجية، وهو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[23]

كما يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على

[23]-عبد الحفيظ بوخرص، المتغيرات الاقتصادية الكلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2012، ص2.

مواجهة المشاكل الاقتصادية.[24] ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان.

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. [25]فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ مما سبق أن: [26]

- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم.
- معدل النمو الاقتصادي= نمو الدخل الوطني– معدل النمو السكاني

المـطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد يقاس عادة بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي:

1- المعدلات النقدية للنمو

تتمثل في معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية. ورغم العديد

[24]-محمد ناجي ،حسن خليفة، - "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"- دار القاهرة للنشر- القاهرة - 2001-،ص7.

[25]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002- 2003، ص11.

[26] عبد القادر لحول، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990- 2006"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، جامعة سعيدة،ص07.

من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا. إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة.

ويظم هذا النوع من المقاييس ما يلي: معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.[27]

2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، وذلك نتيجة للتأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي. ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...الخ. حيث أن معدل النمو البسيط يقيس معدل التغير المتوسط في الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:[28]

حيث أن:

CM_S: معدل النمو البسيط .

Y_T: متوسط الدخل الحقيقي لسنة T.

[27]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص118.

[28]- صباح زروخي، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1986– 2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، ص 91.

Y_{T-1}: متوسط الدخل الحقيقي في سنة .

أما معدل النمو المركب فيقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.[29] فوفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1 \qquad Y_{N=(1+CM_C)^N}$$

حيث أن:

CM_C : معدل النمو المركب، N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة،

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الاساس، Y_N: الدخل الحقيقي لاخر فترة (.N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي :

$$Ln\, Y_T = A + CM_{CT} \rightarrow CM_{CT} = LnY_T - A$$

حيث أن: Ln:اللوغاريتم الطبيعي للدخل في سنة (.T)

A : ثابت CM_{CT}: معدل النمو المركب في السنة (. T)

3- مقارنة القوة الشرائية.

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية.[30] ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

[29]- صباح زروخي، المرجع نفسه، ص 91.

[30]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 120.

المبحث الخامس: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

يتوقف اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل على طريقة تأثير تنفيذها على ديناميكيات النمو، حيث تقدم نظرية النمو الداخلي إطارا أساسيا لربط السياسة المالية مع نتائج النمو، فبالنسبة للإنفاق العام، تقترح هذه النظرية أن بعض الفئات النفقات العامة المشار إليها في الأدبيات على أنها منتجة "Productive " من المتوقع أن تساهم بصفة كبيرة في تعزيز النمو مقارنة بغيرها. تماشيا مع إطار "Musgrave "، فان تخصيص الموارد العامة لتلك الفروع من النفقات يعد مفيدا ومهما لعملية النمو نظرا لأنها تساهم في زيادة تراكم عوامل الإنتاج أساسا رأس المال والعمل أو زيادة الإنتاجية .

المطلب الأول: قانون Wagner وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسالة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، فالاقتصاد الألماني "Adolph Wagner" يعد من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم سنة 1883 ما سمي آنذاك بقانون "تزايد نشاط الدولة Low of increasing state activity [31]"، وقد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام، ولقد أطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق العام في التدخل القومي وبالتالي فان التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإيرادات العامة، الهياكل القاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي. [32]

[31]- وليد عبد الحميد عيب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2010، ص56.

[32]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 15.

وبهذا اظهر"Wagner" إن سرعة الزيادة في النفقات العامة تعتبر اكبر من سرعة الزيادة في الدخل القومي، وبعبارة أخرى، أشار إلى أن مرونة الدخل على الطلب على النفقات العامة هي اكبر من 1، وان النفقات العامة من شانها ان تزيد سنويا بمعدل الزيادة في الدخل القومي، وفي هذا الصدد، تعتبر النفقات العامة كمتغير داخلي، كما أن اتجاه السببية يأخذ مسارا من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة [33].

وحسب "Wagner"، فان توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: [34]

1- **عامل التصنيع والتحديث** :

الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فان ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم ؛

2- **عامل نمو الدخل الحقيقي:**

حيث يؤدي إلى التوسع في على الرفاهية والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى

3- **عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي** :

حيث يعملان على سيطرة الدولة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير استثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص ؛ إن هذا الرأي الذي تم تأكيده كفرضية من قبل "Wagner"، والذي أطلق عليه فيما بعد اسم قانون "Wagner" بشكل أساس للعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ،ومن النماذج الأكثر استخداما في الدراسات التي تحاول اختبار صحة قانون" Wagner "أو تحليله .

[33] -Richard M.Bird ؛ Wagner's Law ' of expanding state activity ؛public Finance؛ Vole 26.No 1p 02.

[34] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثاني: تحليل اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل النموذج الداخلي .

تفترض نماذج النمو النيوكلاسيكسة للسياسة العامة بان دور السياسة المالية يمكن في تحديد مستوى الناتج بدلا من تحديد معدل النمو طويل الأجل، حيث أن معدل نمو حالة الثبات أو لاستقرار "steady state growth rate"يتحدد بواسطة العوامل الخارجية المتمثلة في النمو السكاني والتقدم التكنولوجي، وبهذا يمكن للسياسة المالية اذ تؤثر فقط على مسار الانتقال إلى حالة الثبات، وعلى العكس فان نماذج النمو الداخلي للسياسة العامة Barrow(1990) Sala-I-Martin (1992) – Mendoza(1997). وآخرون، توفر الآليات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية تحديد كل من مستوى الناتج ومعدل النمو حالة الثبات أو الاستقرار .

تستمد التوقعات من هذه النماذج للنمو الداخلي من خلال تصنيف عناصر ميزانية الدولة إلى أربع فئات:الضرائب التشويهية (الضرائب المباشرة)، الضرائب الغير تشويهية (الضرائب الغير مباشرة)، النفقات المنتجة، والنفقات الغير منتجة.[35]

- **الضرائب التشويهية:** وتمثل عادة الضرائب المباشرة، وهي تلك ضرائب التي تؤثر على قرارات الاستثمار للأعوان الاقتصادية فيما يتعلق برأس المال المادي أو البشري، وبالتالي فهي تؤثر على معدل النمو الطويل الأجل (معدل نمو حالة الثبات).
- **الضرائب غير تشويهية:** وتمثل عادة ضرائب غير مباشرة، فهي لا تؤثر على قرارات الادخار أو الاستثمار بسبب الطبيعة المفترضة لدالة المنفعة وبالتالي ليس لها تأثير على معدل النمو ومن جهة أخرى، يتم التمييز بين النفقات العامة حسب ما إذا كانت مندرجة كوسيط في دالة الإنتاج الفردية أم لا .

[35]- أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970- 2012)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان ،الجزائر، 2014-2015، ص 2016.

فإذا كانت هذه النفقات مندرجة في دالة الإنتاج الفردية، فانه يتم تصنيفها على أنها نفقات منتجة، وبالتالي يكون لها اثر مباشر على معدل النمو، وإذا لم تكن كذلك فانه يتم تصنيفها على أنها نفقات غير منتجة، وبالتالي فهي لا تؤثر على معدل نمو حالة الثبات .

تتوقع هذه النماذج أن تحوي الإيرادات العامة من الضرائب المباشرة إلى ضرائب غير مباشرة، من شانه أن يولد أثرا لتعزيز النمو في حين أن تحويل النفقات العامة من الأشكال المنتجة إلى الأشكال غير منتجة يؤدي إلى تأخير أو إعاقة النمو.

الضرائب الغير المباشرة الممولة للزيادة في حجم النفقات المنتجة من المتوقع أن يكون لها اثر ايجابي على معدل النمو، في حين انه إذا تم تمويل بواسطة الضرائب المباشرة فان الأثر المتوقع على النمو يعتبر غامضا وأخيرا، النفقات غير المنتجة الممولة بواسطة الضرائب المباشرة يكون لها اثر سلبي على واضح النمو، في حين يكون هناك اثر منعدم إذا تم استخدام الضرائب الغير مباشرة في التمويل.[36]

استخدم Sala-i-Martin Baroo (1992) دالة إنتاج Cobb-Douglas لإثبات التأثير المستمر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي كما يلي:

نعتبر وجودn منتج، كل منتج يقوم بإنتاج الكمية وفقا لدالة الإنتاج التالية :

$$y = AK^{1-\propto}g^{\propto} \quad . \quad 0 <\propto< 1 \dots (3.1)$$

حيث :

Y = الناتج الفردي .

A= ثابت موجب، $A > 0$

K = رأس المال الخاص .

G = نصيب الفرد من المدخلات التي تقدمها الدولة .

تقوم الدالة بتحقيق التوازن في ميزانيتها في كل فترة عن طريق رفع الضريبة النسبية على الناتج " on output proportional tax " بمعدل τ والضرائب الثابتة"L"lump-sum taxes .

[36]- أمال معط الله، مرجع سابق، ص 217.

وبالتالي يمكن كتابة قيد ميزانية الدولة على النحو التالي :

حيث أن:n هو عدد المنتجين في الاقتصاد و Cتمثل السلع الاستهلاكية التي توفرها الدولة وهي عبارة عن سلع غير إنتاجية "non-productive goods "
نظريا، الضريبة النسبية على الناتج تؤثر على دافع الأفراد للاستثمار، وهذا عكس الضريبة الثابتة "tax lump-sum "والتي ليس لها تأثير على قرارات الاستثمار للأفراد.

في إطار دالة محددة للمنفعة، بينSala-I-Martin (1992) وBaroo ، انه يمكن التعبير عن معدل النمو في المدى الطويل(y) في هذا النموذج كما يلي: [37]

$$y =$$

- حيث $\partial . \tau$ و ثابتين يمثلان المعلمات الخاصة بدالة المنفعة المفترضة .

يتضح من خلال المعادلة (3.3)، إن معدل النمو هو دالة متناقصة لمعدل الضرائب المباشرة (τ) ودالة متزايدة للنفقات العامة المنتجة (g)، في حين انه لا يتاثر بواسطة كل من الضرائب غير مباشرة (L) والنفقات العامة الغير منتجة (C) .

[37]- امال معط الله، مرجع سابق، ص 218.

خلاصة الفصل:

إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة للمهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها أداة من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها لهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي. فمن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة المالية هي تلك الإجراءات المتخذة من الدولة لغرض التأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أدوات معينة، وتأخذ السياسة المالية شكلين رئيسيين وذلك تبعا لمتطلبات الاقتصاد، إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية.

وتلعب دورا مهما في ضمان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية، فهي تسعى إلى توفير الموارد اللازمة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة منتهجة في ذلك سبيلا يجعلها تعالج عجز ميزانيتها، فالسياسة المالية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها (الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة)، وسياسة الأسعار والأجور من طرف الحكومة، و تساهم السياسة المالية مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، كما تستطيع أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

لافصل الثاني: تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.

تمهيد:

تمثل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية، والذي شكل قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار، فالسياسة المالية السليمة يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير، الحفاظ على القانون وحالة النظام، تعزيز الحافز للاستثمار والتخفيف من حدة الفقر في حين أن السياسة المالية الغير فعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع سعر الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص، وبهذا تصبح عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فالسياسة المالية باعتبارها الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، وترشيد هذه السياسة هو من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة وفق أساليب واتجاهات معينة، فالتوظيف الجيد للسياسة المالية يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، والتي اعتمدت بشكل كبير على السياسة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مما جعل السياسة المالية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر تبعا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة تقييميه للسياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر مع اختبار فترة الدراسة ما بين (2001- 2019) من خلال المبحثين الآتيين :

- **المبحث الأول:** طبيعة السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 2001- 2019؛
- **المبحث الثاني:** اثر السياسة المالية المطبقة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019.

المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي.

ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد ثم القيام ببرامج عديدة تهدف للاهتمام بقطاع البنية التحتية الاقتصادية وبرامج تدعيم وتشغيل الشباب، واعتبرت السياسة المالية بشكل عام بأنها مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة، وفي ظل هذا الإطار تميزت السياسة المالية في الجزائر بأنها توسعية من خلال نمو الإنفاق الكلي وارتفاع معدلاته، والارتفاع المستمر للإيرادات الكلية جراء استمرار وارتفاع أسعار النفط.[38]

المطلب الأول: النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

استعانت الجزائر بالنظام الضريبي بسبب ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الموجهة لتمويل الاقتصاد، فبداية من تسعينات القرن الماضي شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة إصلاحات اقتصادية من اجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من حدة تبعية السياسة الماليةللإر ادات النفطية. فالجدول الموالي يعكس تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر للفترة 2001- 2019.

[38] - احمد ميلودي، نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة، دراسة حالة الجزائر، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الاستقلال - واقع أفاق الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر -3-، 2012، ص7.

الجدول رقم (01): تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

الوحدة: مليار دينار

السنوات	جباية نفطية	جباية عادية	الحصيلة الضريبية
2001	1001.4	488.5	1489.9
2002	1007.9	482.9	1490.8
2003	1350	524.9	1874.9
2004	1570.7	580.4	2151.1
2005	2352.7	640.3	2993.0
2006	2799	720.8	3519.8
2007	2796.8	766.7	3563.5
2008	4088.6	965.2	5053.8
2009	2412.7	1146.6	3559.3
2010	2905	1298	4203
2011	3979.7	1527.1	5506.8
2012	4184.3	1908.6	6092.9
2013	3678.1	2031	5709.1
2014	3388.4	2091.4	5479.8
2015	2373.5	2354.7	4728.2
2016	1682.6	4164.8	5847.4
2017	2372.5	2663.1	5035.6
2018	2349.7	3688.68	6038.38
2019	2714.47	3.793.43	6507.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- بنك الجزائر، تقارير 2002-2016(السنوات 2001-2015) ؛
- الديوان الوطني للإحصائيات نشرة 2017 ؛
- قانون المالية، الجريدة الرسمية 2018- 2019.

الشكل رقم(01): تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال فترة 2001-2019

الوحدة: مليار دينار

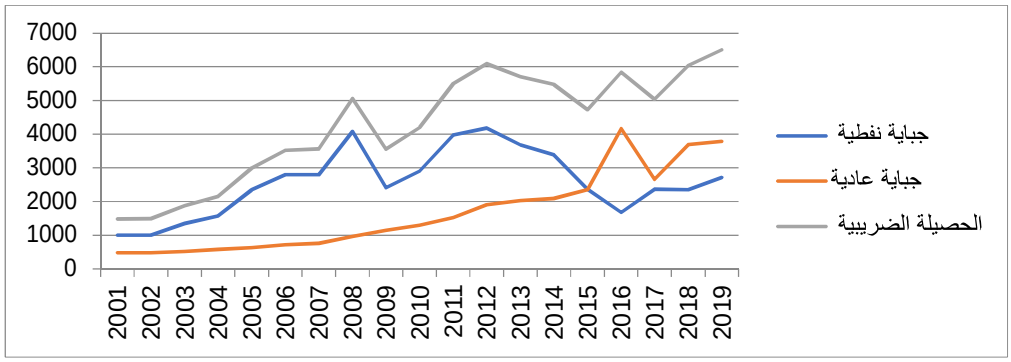

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع الحصيلة الضريبية عرف ارتفاعا مستمرا في الفترة 2001 إلى غاية 2009 وانخفض في بعض السنوات مع بقاء الجباية البترولية في الصدارة من ناحية تمويلها للموازنة العامة للدولة نظرا للحجم الكبير والأهمية النسبية المتزايدة دوما.

ارتفاع مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي الإجمالي :

حيث ازدادت أهمية الجباية النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، منذ سنة 2000اي وصلت خلال الفترة (2000-2008) في المتوسط نسبة 28.48%، أي بزيادة قدرها 66.55%عن متوسط مساهمتها في الناتج خلال الفترة السابقة .

لتتراجع هذه النسبة إلى 22.5%خلال الفترة (2009-2019)، وذلك راجع دائما إلى تراجع حصيلة الجباية النفطية بسبب الأزمة المالية لسنة2008، وثبات الإنتاج النفطي وكذا تأثير الصدمة العكسية للنفط خاصة سنة 2015اي تراجعت مساهمة الجباية النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى لها بمعدل 14.21%.

1- ضعف مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة :

باعتبار أن الجباية النفطية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر، كما رأينا سابقا فان الجزء الباقي من الإيرادات يحصل من الجباية العادية، عن طريق فرض مختلف الضرائب والرسوم على المكلفين بها، فقد عرفت مساهمة الجباية العادية في الجزائر تطور مستمر، من حيث الحجم والمساهمة في إجمالي الإيرادات العامة، بالنظر إلى العديد من الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في المجال الضريبي و الجبائي .

حيث بلغ متوسط مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2000-2008) نسبة 24.22%، أين بلغت أدنى مستوى لها خلال سنة 2008نسبة 18.59%، ثم إنها تحسنت خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة 33.41%خلال الفترة (2009-2019)، في ظل تراجع إيرادات الجباية النفطية، خاصة 2014و2015 بسبب الصدمة العكسية لأسعار النفط .[39]

إن ما يمكن قوله في هذا الشأن بالرغم من كل الجهود لإصلاح النظام الجبائي والضريبي في الجزائر، فان مساهمة الحصيلة الجبائية العادية في إجمالي الإيرادات العامة تبقى ضعيفة، وهذا ينم العديد من التشوهات ونقاط الضعف في تركيبة النظام الضريبي في الجزائر (الجباية العادية).

2- ارتفاع الضغط الضريبي:

يعتبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي (إجمالي الضرائب) منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية، يتمثل هذا المؤشر في انه يبين إمكانات المتاحة للاقتطاعات الضريبية إلى اكبر حصيلة ممكنة، من الجباية دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني.[40]

[39] - حسين كشيتي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص ص 241-242.

[40] - حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص282.

بالنسبة للجزائر فان التأثير السلبي الكبير على حصيلة إجمالي الإيرادات العامة، نتيجة تراجع حصيلة الجباية النفطية في كل صدمة سعريه، يستدعي ضرورة توسيع الوعاء الضريبي خارج النفط، ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية .

الملاحظ أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة فيما يتعلق بكفاءة النظام الضريبي وانتشار الفساد فيه، وتعتمد المالية العامة فيها على إيرادات الريع وبالتالي تم إهمال وعدم تطوير نظمها الجبائية والايرادية خارج قطاع الموارد الطبيعية.[41]

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الانفاقية التوسعية. والجدول الموالي يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2001 – 2019.

[41]- اندرو جويل وآخرون، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، سبتمبر 2015، ص12.

جدول رقم (02): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة 2001-2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2001	1321	798.6	522.4
2002	1550.6	975.6	575
2003	1960.2	1122.8	568.4
2004	1891.8	1251.1	640.7
2005	2052	1245.1	806.9
2006	2453	1437.9	1015.1
2007	3108.5	1673.9	1434.6
2008	4191	2217.7	1973.3
2009	4264.3	2300	1946.3
2010	4466.9	2659	1807.9
2011	5853.6	3879.2	1974.4
2012	7058.1	4782.6	2275.5
2013	6024.2	4131.5	1892.6
2014	6995.7	4494.3	2501.4
2015	7656.3	4617	3099.3
2016	7297.5	4585.6	2711.9
2017	7389.3	4757.8	2631.5
2018	8628	4584	4044
2019	8557	4954.5	3602.5

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على :

- بنك الجزائر، تقارير 2002-2016(السنوات 2001-2015) ؛
- الديوان الوطني للإحصائيات نشرة 2017 ؛
- قانون المالية، الجريدة الرسمية 2018- 2019.

الشكل رقم(02): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

الوحدة: مليار دج

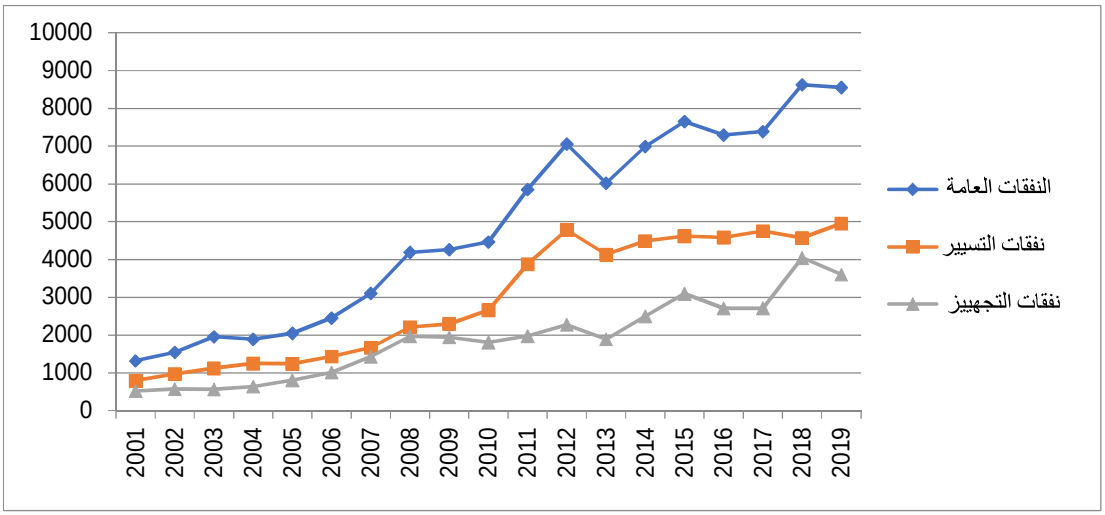

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على معطيات الجدول .

1- ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر:

يعتبر حجم الإنفاق العام من أهم دلالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما أسباب ارتفاع النفقات الرأسمالية فتعود بالأساس إلى إتباع الجزائر سياسة مالية توسعية ابتدءا من سنة 2000وتسطيرها إلى ثلاث برامج للتنمية (2001-2014)،و هي على التوالي برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) بتكلفة إجمالية بلغت 6.9مليار دولار، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بتكلفة إجمالية وصلت إلى 150 مليار دولار، برنامج توطيد النمو لفترة (2010-2014) بمخصصات مالية وصلت إلى 286 مليار دولار.[42]

[42]- محي الدين حداب، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد06، جامعة زيان عاشور الجلفة، افريل 2017، ص 185.

2- **عدم فاعلية الإنفاق العام :**

إن ما يعاب عن سياسة الإنفاق العام في الجزائر انه وبالرغم من حجمها الكبير طيلة عقود الزمن، غير أن فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية حقيقة ومتوازنة كانت محدودة، ناهيك عن التشوهات، التي تزامنت مع هذا النمط التوسعي في الإنفاق، خاصة في الشق المتعلق بارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت نسبة هذه الأخيرة خلال فترة التسعينات بنسبة 18.6 %نتيجة تخبط الاقتصاد الجزائري في اختلالات هيكلية ومالية كبيرة واستمر معدل البطالة في الجزائر في مستوى قياسي خلال سنة 2000 حيث وصل إلى 30.%

غير انه بدا في التراجع بداية من نفس السنة حيث بلغ سنة 2015 نسبة 11.2% ومعدل 15.57 كمتوسط خلال فترة (2000-2019) أي بنسبة ترجع عن الفترة السابقة بلغت 30.8 أما فيما يخص معدل التضخم قد بلغت سنة2000 نسبة 0.3%وهو حد أدنى له خلال فترة (2000-2017) وبلغ أقصى حد له سنة 2012 بمعدل 8.8%ليبلغ في المتوسط في نفس الفترة 3.7%. [43]

3- **الإسراف في الإنفاق العام وضعف تخصيصه:**

حيث أن التخصيص يتوقف عن التنبؤ الدقيق وعدم التخصيص الجيد يؤدي بالضرورة إلى الهدر و الإسراف في النفقات العامة، وبالنظر إلى الواقع في الجزائر يتجلى مظهر ضعف التخصيص في النفقات العامة، خلال برامج الإنفاق الاستثماري على مدار الفترة الممتدة مابين (2001- 2013).

[43]- حسين كشيتي، مرجع سابق، ص ص 237-238.

المطلب الثالث: القروض العامة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

بسبب نقل المديونية وضعف الاقتصاد الجزائري كانت الجزائر تعاني غالبا من عجز دائم في ميزانيتها العامة، حتى في سنة 2000 حيث سجلت عجزا قدر ب 54.4 مليار دج، فتاجا الحكومة إلى سد مقدار هذا العجز عن طريق القروض الداخلية والخارجية، فعرفت القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بشكل عام ارتفاع طيلة الفترة، والجدول الأتي يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001- 2019 .

الجدول رقم (03): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001- 2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدين الخارجي	22.57	22.64	23.35	21.821	17.192	5.612	5.606	5.921	5.687

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدين الخارجي	5.681	4.405	3.694	3.396	3.735	3.020	3.849	3.989	4.042	3.858

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :النشر ات الإحصائية لبنك الجزائر 2008- 2013- 2016- 2019.

الشكل رقم(03): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001- 2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

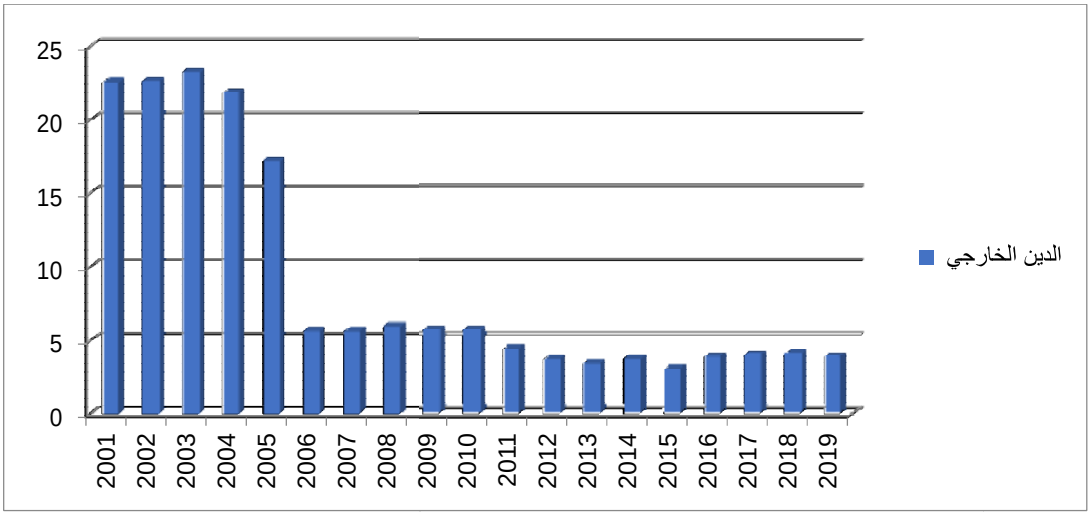

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نظرا للاعتقاد راسمي السياسة الاقتصادية انه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة غير انم ويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية، فقد بلغ الدين العام الخارجي للجزائر 22.57سنة 2001، مما دفع الجزائر إلى الاقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2002، لتبلغ سنة 2003 23.35 مليار دولار، وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور الاورو كعملة منافسة له. وعرفت ثباتا نسبيا مقوم بالدولار الأمريكي إذ بلغت 39 بالمائة من إجمالي الديون خلال سنتي 2003-2004، استمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض لتصل إلى حوالي 15 مليار دولار سنة 2006 ومن أهم أسباب هذا الانخفاض هي ارتفاع أسعار البترول

وعرفت المديونية الخارجية ثبات نسبي إلى غاية سنة 2011 فبدأت بالانخفاض من 4.405الى غاية 3.020 سنة 2015 واستمرت بالتذبذب الطفيف بسبب تغير أسعار النفط حيث بلغت3.858

المبحث الثاني: اثر السياسة المالية المطبقة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019

فيما يلي سنحاول دراسة مدى اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وطبيعة السياسة المالية المطبقة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004

تزامنت هذه الفترة مع مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي الذي طبقته الحكومة من سنة 2000 إلى 2004 حيث اتبعت الجزائر سياسة توسعية لدعم النمو الاقتصادي وإنعاشه وفيما يلي سنعرض معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2004.[44]

الجدول رقم(04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001- 2004

الوحدة: %سنويا

السنة	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الإجمالي الحقيقي	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج المحروقات	5.4	5.3	5.9	6.2

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2004، ص 163.

[44] - لطيفة بالقاسم، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد 3، جامعة عبد الحميد مهري قنطينة 02، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 266.

الشكل رقم (04): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004

الوحدة:% سنويا

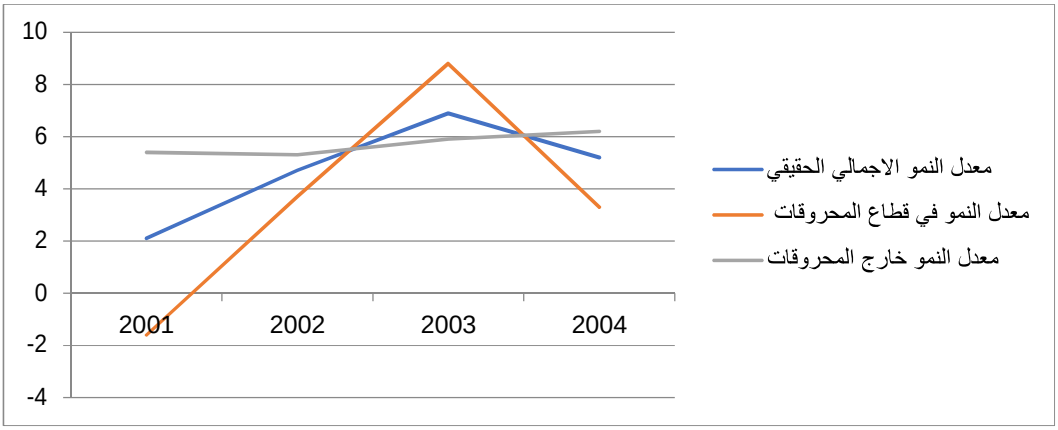

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يبدو جليا من خلال الجدول أعلاه تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004، حيث سجل معدل النمو الإجمالي الحقيقي اعلي نسبة له سنة 2003 بقيمة 6.9 %، في حين سجل معدل النمو في قطاع المحروقات أعلى نسبة له سنة 2003 وقدرت ب 8.8% أما عن معدل النمو خارج قطاع المحروقات فقد سجل في المتوسط حوالي 5.5% خلال الفترة 2001- 2004 وهو معدل مقبول إذا ما تم مقارنته بمعدل النمو الإجمالي .

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009

بعد أن اتبعت الحكومة مخططا لدعم الإنعاش الاقتصادي والذي دام أربع سنوات بداية من سنة 2000 إلى غاية 2004، تابعت ذلك ببرنامج تكميلي لدعم النمو دام هو الآخر 4 سنوات بداية من 2005 إلى غاية 2009، وبهذا تبنت الدولة سياسة مالية توسعية كذلك في هذه الفترة، فعرف معدل النمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضا خلال هذه الفترة أين سجل في المتوسط 3 %، تزامنت هذه الفترة مع الأزمة المالية العالمية أين عرفت أسعار المحروقات انخفاضا كبيرا اثر على معدلات النمو في قطاع المحروقات، التي سجلت هي الأخرى انخفاضا متتاليا، سجلت قيمة سالبة قدرها 6.0- % سنة 2009، بعكس معدل النمو

خارج قطاع المحروقات الذي عرف ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة وبلغ ذروته سنة 2009 بنسبة قدرها 9.3%ليبين بذلك نجاح البرنامج التكميلي لدعم النمو على النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.[45]

الجدول رقم(05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2005- 2009

الوحدة: %سنويا

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2009، ص203.

الشكل رقم (05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009

الوحدة:% سنويا

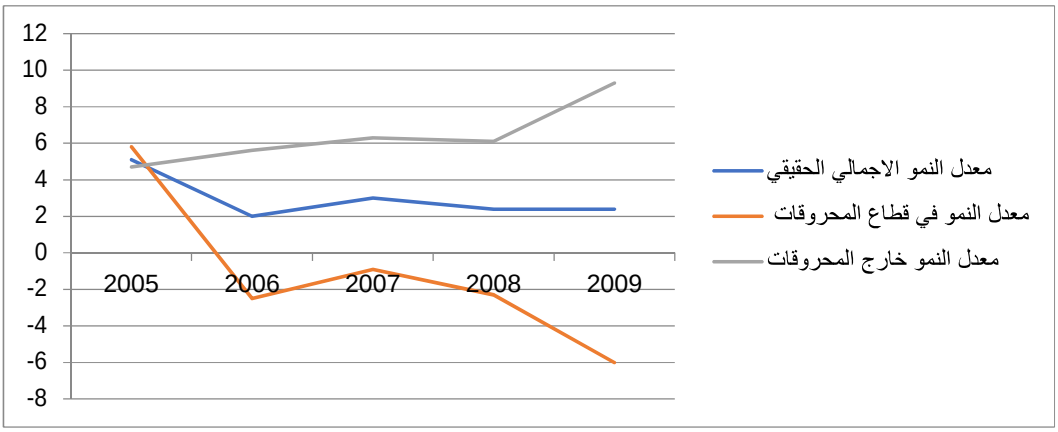

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

[45]- لطيفة بالقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 268.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن الوصول إلى انه بالرغم من جهود الدولة من اجل النهوض بالنشاط الاقتصادي، من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي اظهر نتائجه على معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2001 الى 2009، إلا أن انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات كان لها اثر كبير على معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك بسبب التدهور الذي عرفته أسعار المحروقات على المستوى العالمي والتي كان لها اثر على الاقتصاد الوطني.

استمر الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام المسجل في الربع الأخير من سنة 2008 إلى غاية الأشهر لثلاثة الأولى من عام 2009 بنحو 54دولار أمريكي، واستمر تأثير ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 -2014

تميزت هذه المرحلة ما بعد الأزمة العالمية، بتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، الذي أدى إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي الوطني وتذبذبها خلال الفترة، حيث حقق معدل نمو إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوى له سنة 2015 نسبة 3.9%، وسجل في المتوسط نسبة قدرها 3.4%.[46]

الجدول رقم(06): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010 -2014

الوحدة: %سنويا

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل النمو في قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2014، ص151.

[46]- لطيفة بالقاسم، مرجع سبق ذكره، ص270 .

الشكل رقم (06): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014

الوحدة:% سنويا

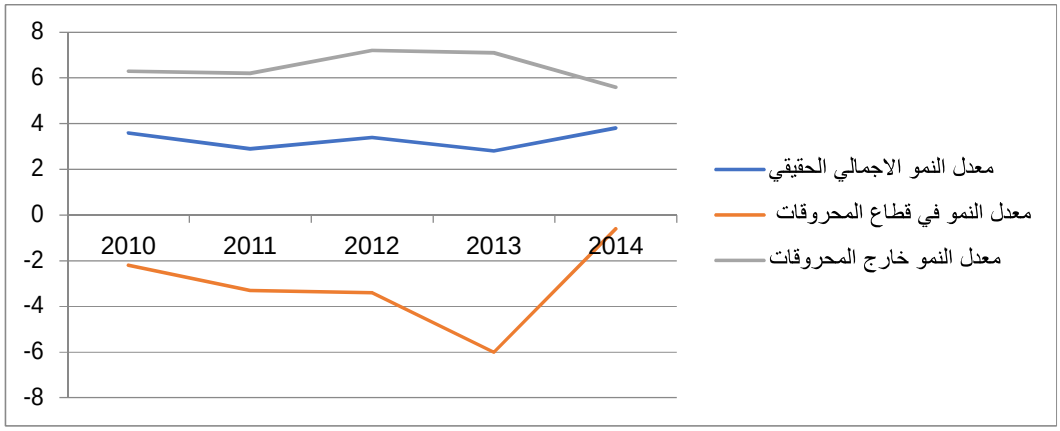

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي الوطني بمعدل نمو قدره 3.8 %مقابل 2.8% سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج قطاع المحروقات، بالفعل يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في سنة 2014 ب 5.6%، أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و 2013(7.2و7.1).

المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015 -2019

تبنت الحكومة هذا البرنامج الذي سمي ببرنامج النمو الجديد (2015- 2019)، المتضمن دعم قطاع الكهرباء والغاز وقطاع الصحة وقطاع الصيد البحري وتتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019، على إنشاء ما يقارب 1500000منصب شغل دائم،

مع حلول سنة 2015استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن بلغ مبلغ قدره 300مليار دج، الذي يعطي صورة على

انخفاض تمويل برنامج 2017- 2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية وبقي هذا المشروع مجرد حبر على ورق أو مجرد مشروع لم يرى النور بسبب تراجع الاحتياطي النقدي في الجزائر، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو الاقتصادي.[47]

اعتمادا على نتائج البرنامج لهذه الفترة لعدم وجود نتائج ملموسة في ظل عدم تطبيق هذا البرنامج لا يمكن أن يكون هنالك انعكاس لهذه الفترة على الاقتصاد الجزائري لكن يمكن تم نشير إلى نسب النمو في هذه الفترة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(07): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015- 2019

الوحدة: %سنويا

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.7	3.2	1.4	1.2	0.8
معدل النمو في قطاع المحروقات	- 3.7	-3.5	-2.4	-7	1.4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	3.7	2.2	3.4	2.4

المصدر: بنك الجزائر، تقرير 2019، ص151.

[47] - بلال صحراوي، فريد قويدري، اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019، ص 59.

الشكل رقم (07): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019

الوحدة: % سنويا

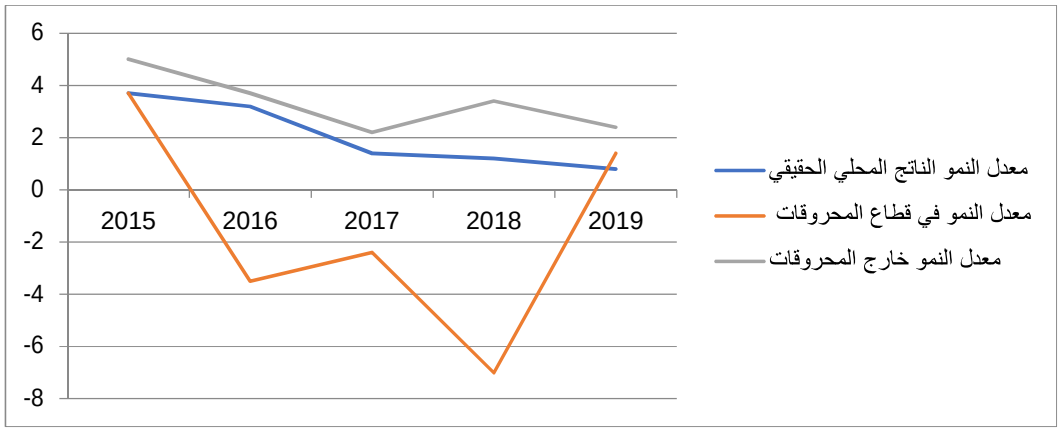

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يمكن القول أن معدلات النمو برغم من أنها كانت منخفضة في السنوات الأخيرة، المضاف إليها مبالغ البرامج التنموية مع وجود البرامج الخماسية، وللإشارة أن الجزائر في هذه السنوات اعتمدت على ميزانيات السنوية(نفقات التسيير والتجهيز)، عكس السنوات السابقة إلا انه مع تجميد البرنامج الأخير منذ سنة 2006 بدأت معدلات النمو في انهيار بشكل رهيب وذلك في غياب الاستراتيجيات التنموية والدعم الحكومي، ومن هنا نستنتج أن السياسة المالية التي اتبعتها الدولة في هذه الفترة هي سياسة مالية انكماشية.

خلاصة الفصل:

من خلال تسليطنا الضوء في هذا الفصل على دور السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية المتمثلة أساسا في استهداف تمويل العجز المفرط للموازنة العامة، حيث أن السياسة المالية في الجزائر استفادت من إصلاحات أصبحت تجند كل أدواتها النفقات العامة (بما فيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز)، الإيرادات العامة خلال الفترة 1990- 2019 .

وبما إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف لكل سياسة تنموية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة للسياسة المالية، هذه السياسة التي كان لها الفضل في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009)، خاصة على المستوى الخارجي (ميزان المدفوعات، القضاء على المديونية الخارجية)، فبرغم من انتهاج الحكومة للبرامج الخماسية برنامج دعم النمو2001-2004 وبرنامج دعم النمو2005-2009، والبرنامج التكميلي 2010-2015 من اجل إنعاش الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق استخدام سياسة مالية توسعية، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير وهو الاعتماد على قطاع المحروقات الذي سوف يبقيه عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط، مما يستدعي تنويع مصادر الإيرادات، والعمل على خلق فرص عمل لأجل تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا.

خـــــــاتمة عـــــــــامة

الخاتمة العامة:

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لا غنى عنها للمالية العامة الحديثة، فهي عبارة عن ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي عن طريق أدواة السياسة المالية : الضرائب، الإنفاق العام، والقروض العامة، بهدف تحقيق أثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على مستوى الاقتصاد الوطني، فقد شكلت العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار وذلك للأهمية البالغة لها، فالسياسة المالية في الجزائر أثرت على النمو الاقتصادي وذلك عن طريق البرامج الخماسية المتبعة التي حاولت من خلالها الجزائر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تسهيل برامج البحث والتطوير، الحفاظ على القانون وحالة النظام، تعزيز الحافز للاستثمار والتخفيف من حدة الفقر عن طريق العدالة الاجتماعية (الضرائب) والحد منالعجز الموازني.

- **أولا: اختبار الفرضيات .**

بخصوص اختبار الفرضيات فهي كالأتي :

- **الفرضية الأولى** : من خلال تناولنا للمداخل النظرية للسياسة المالية تبين لنا أن السياسة المالية بالغة الأهمية في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، بحيث أصبحت تمارس دورا ايجابيا وهاما في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، بالشكل الذي يتم فيه استخدامها كأداة أساسية في إطار السياسة الاقتصادية العامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- **الفرضية الثانية** : فيما يخص مميزات السياسة المالية في الجزائر لاحظنا وجود تشوهات هيكلية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على الإيرادات النفطية، مما يستدعي تنويع مصادر الإيرادات، والعمل على خلق فرص عمل لأجل تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا وهذا ما يساند الفرضية الثانية .

- **الفرضية الثالثة** : رغم من تمكن الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادية على المستوى الكلي إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير، هو تفشي ظاهرة البطالة وسط فئة الشباب بالخصوص، إضافة إلى الاعتماد على قطاع المحروقات سوف يبقيه عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط وهذا مالا يجعلنا ننفي الفرضية الثالثة بشكل كلي .

- **ثانيا: النتـائـج العامة.**

قد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للسياسة المالية وكذلك تحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته في فصلين، تمكنت الدراسة من التوصل إلى جملة ن النتائج نوردها في النقاط التالية:

- **نتائج الجزء النظري:**

- اتضح من خلال التطرق إلى السياسة المالية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المراحل أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي ؛
- من خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأهداف في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم النمو الاقتصادي ؛

- **نتائج الجزء التطبيقي:**

- من خلال معالجتنا للسياسة المالية في الجزائر لاحظنا أنها في الفترة 2001 إلى 2011 قد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحنى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، فقد كانت للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دورا هاما في إتباع هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة مابين 2001و2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ؛
- رغم من تمكن الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الكلي إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير باعتمادها على قطاع المحروقات الذي سوف يبقيها عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط، مما يستدعي تنويع مصادر الإيرادات، تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا.

- **ثالثا:الاقتراحات و التوصيات.**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، وتدعيما لهذه الدراسة، قمنا بطرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- ضرورة إصلاح السياسة المالية وإيجاد التوازن بين ترشيد النفقات العامة وتنويع الإيرادات الغير نفطية؛
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه ؛
- إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة العامة، وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية، وكذا الدور التنموي وليس لأي غرض آخر؛
- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية ؛
- تحسين خدمات الإدارة الجبائية ورفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، وتسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات.

- **رابعا: الأفاق.**

وفي نهاية موضوعنا هذا يمكننا تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث ونذكر منها :

- تحليل اثر السياسة النقدية المصاحبة للسياسة المالية على النمو الاقتصادي؛
- آفاق صندوق ضبط الإيرادات في ظل عصر ما بعد النفط؛
- السياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار المحلي .

قائمـــــــــــــة المـــــــراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2012.

2- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

3-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1992.

4-عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

5-عبد الحفيظ بوخرص، المتغيرات الاقتصادية الكلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2012.

6-عبد الرزاق النقاش غازي، المالية العامة– تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل لنشر، ط3، عمان، 2003.

7-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

8-غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة- تحليل أسس الاقتصاديات العامة- ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2003.

9-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002- 2003.

10- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.

11- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية لنشر وتوزيع، عمان، 2007.

12- محمد ناجي ،حسن خليفة، - "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"- دار القاهرة للنشر- القاهرة – 2001.

13- وليد عبد الحميد عيب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2010

المذكرات والرسائل الجامعية :

14- أمال معط الله، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970- 2012)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان ،الجزائر، 2014-2015.

15- اندرو جويل وآخرون، العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، سبتمبر 2015.

16- بلال صحراوي، فريد قويدري، اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019.

17- بوعلام ولهي، النظام المصرفي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الموسم الجامعي 2012.

18- حسين كشيتي، دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

19- جويدة فالي، نوال محدب، السياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة – 2000-2015، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر،2016-2017.

20- صباح زروخي، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1986– 2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف.

21- عبد القادر لحول، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990- 2006"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، جامعة سعيدة.

22- فاطمة محفوظ، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري –دراسة حالة متغيرات المربع السحري ل NICOLAS KALDO خلال الفترة 1995- 2013، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي امحند اولحاج، البويرة، الجزائر، 2014- 2015.

23- محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي– حالة الجزائر 1970- 2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

24- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي–حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

25- مصطفى قسيمة ،أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016) -دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016- 2017

المجلات:

26- حسين زواق، "فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016.

27- لطيفة بالقاسم، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد 3، جامعة عبد الحميد مهري قنطينة 02، الجزائر، ديسمبر 2017.

28- محمد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف.

29- محي الدين حداب، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد06، جامعة زيان عاشور الجلفة، افريل 2017.

الجرائد :

30- الجزائر، القانون رقم 17/48المؤرخ في 07 جويلية 1984،المادة 23، الجريدة الرسمية، العدد28

الملتقيات والمؤتمرات :

31- ذهبية لطرش، "دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

أبحاث ودراسات:

32- احمد ميلودي، نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة ،دراسة حالة الجزائر، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الاستقلال - واقع أفاق الاقتصاد الجزائري ،جامعة الجزائر -3-، 2012.

التقارير:

33- الديوان الوطني للإحصائيات ،حوصلة إحصائية 1990-2011 (السنوات 1990-1996).

34- بنك الجزائر، تقارير 2002-2016(السنوات 1997-2015).

35- بنك الجزائر، تقرير 2009.

36- الديوان الوطني للإحصائيات نشرة 2017.

37- قانون المالية، الجريدة الرسمية 2018- 2019.

مواقع الانترنت :

باللغة العربية :

38- الجزائر :مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015، على
الموقع www.openbudgetsurv.orgبتاريخ الاطلاع :16-02-2021.

باللغة الأجنبية :

39- Mary Porter Peschka ،The role of the private sector in fragile and conflict-affected states، from world development report، 2001.

40- Richard M.Bird ؛ Wagner's Law ' of expanding state activity ؛ public Finance؛ Vole 26.No 1.

بسم الله

ملخص:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية يمكن التأثير على النمو الاقتصادي فعالجنا في دراستنا هذه مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها محاولة التعريف بالسياسة المالية واهم العوامل المؤثرة فيها، تبيين مفهوم ومقاييس النمو الاقتصادي ودراسة تطور الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ومن بين النتائج المتوصل إليها في نهاية هذه الدراسة أن للإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، أما من خلال معالجتنا للشق المتعلق بالجزائر لاحظنا رغم من تمكن الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى الكلي إلا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير باعتمادها على قطاع المحروقات الذي سوف يبقيها عرضة للصدمات السلبية لأسعار النفط، مما يستدعي تنويع مصادر الإيرادات، تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، العجز الموازني، النفقات العمومية، الإيرادات العامة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): مرسي صبرينة أكرم ..... المولود(ة) بتاريخ: 1995/09/18 ..... بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200382140 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: بلدية برهوم

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم إسلامية تخصص: اقتصاد مالية ونقد خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور السياسة المالية على الكفاءة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/23

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.